محددات الطلب السياحي في الجزائر للفترة من 2000 إلى 2019 "دراسة قياسية"

Determinants of tourism demand in Algeria for the period from 2000 to 2000- Econometric study

إيمان فارس[1]*

[1]مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية،جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج (الجزائر)، imen.fares@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2023/10/26؛ **تاريخ القبول**: 2024/01/20؛ **تاريخ النشر**: 2024/06/30؛

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية بناء نموذج قياسي كلي للطلب السياحي في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2019، وذلك بهدف كشف وتعيين أهم المتغيرات الكلية المحددة له، وفي هذا الإطار استعنا بعدد الليالي السياحية المسجلة خلال الفترة كمتغير تابع، وباعتبار كل من الدخل المتاح للعائلات، طاقة الإيواء الفندقية المعبر عنها بعدد الأسِّرة، سعر الصرف وحجم الصادرات كمتغيرات مفسِّرة.

ولقد استهل البحث بجانب نظري تم تقديم من خلاله أهم التعاريف الخاصة بالسياحة والطلب السياحي ومكوناته، ثم قمنا بعرض وتحليل لتطور أهم مؤشرات النشاط السياحي في الجزائر، لنقوم فيما بعد بصياغة نموذج الانحدار المتعدد والذي بين بعد إجراء الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية أن الدخل المتاح وحجم الصادرات لها تأثير إيجابي على دفع الطلب، في حين أن طاقة الإيواء لها علاقة عكسية، أما سعر الصرف فلا يملك معنوية إحصائية في النموذج، ليخلص البحث في النهاية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : السياحة ؛ الطلب السياحي ؛ النمذجة الكلية.

تصنيف JEL: C51 ؛ L83

Abstract:

This research paper aims to construct a macro-econometric model of tourism demand in Algeria for the period from 2000 to 2019, and those to uncover and identify the most significant macroeconomic variables specific to it. In this context we used the number of recorded tourist nights as a dependent variable, and taking into account the household disposable income, hotel accommodation capacity represented by the number of beds, exchange rate, and export volume as explanatory variables. The research began with a theoretical section in which we provided some definitions related to tourism, tourist demand, and its components. We then presented and analyzed the evolution of key indicators of tourism activity in Algeria. Subsequently, we have constructed a multiple regression model, to later formulate a multiple regression model, which showed after economic, statistical, and econometric tests, that disposable income and export volume have a positive impact on demand, while accommodation capacity has an inverse relationship. The exchange rate did not have statistical significance in the model. In the end, the research concluded whit a set of results and recommendations.

Keywords:*tourism,tourist demand, macro-econometric modeling.*
Jel Classification Codes : *C51 ; L83*

*المؤلف المرسل.

مقدّمة:

تتوفر الجزائر بفعل مساحتها الشاسعة على موارد سياحية هامة تمنحها تنوعا فريدا من حيث المناخ والتضاريس (ساحل، جبال، هضاب، صحاري...)، والتي يمكن أن تكون مسرحا للعديد من الأنشطة السياحية، هذا إلى جانب الموروث الثقافي والاجتماعي والتاريخي الذي يجمع تراثا معنويا وماديا يتنوع بتنوع المناطق والجهات، ناهيك عن الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يتوسط دول الشمال الإفريقي والمطل على الحوض المتوسط والقريب من القارات الثلاث.

ورغم تعاقب السياسات التنموية في ظل هذه الموارد والطاقات المتوفرة، لا يزال القطاع السياحي يعرف تأخرا ملحوظا، فحسب الإحصائيات الرسمية لم تستقبل الجزائر في سنة 2019 إلا حوالي 2,3 مليون سائح أجنبي بمعدل نمو سالب يقدر بـــ – 31.5% مقارنة بالسنة السابقة (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2023)، مقابل أكثر من 12,9 مليون بالنسبة للمغرب (وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي و التضامني، 2023) وما يقارب 7,9 مليون بالنسبة لتونس (المعهد الوطني للإحصاء، 2023) ، وفي هذا الصدد وقصد العمل على دفع الطلب السياحي في الجزائر يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهي أهم محددات الطلب السياحي في الجزائر بالاعتماد على نموذج قياسي كلي؟

للإجابة على هذا التساؤل ارتأينا أن نقسم هذه الورقة البحثية إلى قسم نظري نتطرق فيه إلى مجموعة من التعاريف الخاصة بالسياحة وكذا أهم العناصر المكونة للإنفاق السياحي لنعرج فيما بعد إلى عرض وتحليل لتطور أهم مؤشرات النشاط السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019، أما القسم الثاني فقد خصص لتقديم القاعدة النظرية في بناء نموذج الانحدار المتعدد للطلب السياحي في الجزائر، من خلال عرض المتغيرة التابعة والمتغيرات المستقلة في النموذج وتبيان أسباب اختيارها مع تبيان طبيعة العلاقة الخطية الموجودة بين كل منها، لنقوم فيما بعد بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية وإجراء مختلف القراءات الاقتصادية للنتائج المتحصل عليها، وكذا مختلف الاختبارات الإحصائية والقياسية الضرورية لتقييم النموذج، لنخلص في الأخير إلى النموذج النهائي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة تحليلية لواقع النشاط السياحي في الجزائر من خلال قراءة علمية لأهم مؤشرات الطلب السياحي، ومحاولة بناء تصور مبسط للمتغيرات المحددة للطلب السياحي في شكل نموذج قياسي كلي للفترة 2000-2019.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كون بناء نموذج الانحدار المتعدد في هذه الدراسة يعتمد على مجموعة من المتغيرات المستقلة التي يمكن التحكم والتأثير فيها باعتماد سياسات اقتصادية ملائمة كالدخل المتاح للعوائل، حجم الصادرات وسعر الصرف، والتي تعبر عن أدوات عملية في يد السلطات العمومية لدفع النشاط السياحي نحو الأمام.

الدراسات السابقة:

- دراسة (بلخضر و شنبي، 2019) بعنوان "دراسة قياسية للطلب السياحي في الجزائر للفترة من 2000 إلى 2017"، وهدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل محددات الطلب السياحي باستخدام نماذج الانحدار المتعدد، بالاعتماد على عدد السياح الوافدين إلى الجزائر كمتغيرة تابعة والرقم القياسي لصرف العملة، مشتركي الأنترنيت لكل مائة ساكن، الاستثمار الأجنبي، عدد الأسرة وتوسع الطلب السياحي العالمي كمتغيرات مستقلة، وخلصت الدراسة إلى اعتبار الرقم القياسي لسعر العملة ومشتركي الأنترنيت كمتغيرات ذات معنوية إحصائية، إلا أن هذه الدراسة باعتمادها على عدد السياح الوافدين كمتغير تابع الذي هو في الحقيقة يعبر عن حجم الطلب السياحي لغير المقيمين لم تأخذ بعين الاعتبار الطلب السياحي الداخلي المعبر عنه بعدد السياح المقيمين.

- مقال علمي (دقيش و داودي، 2019) الموسومة "دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزائر خلال الفترة 1995-2016" وقد هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل محددات الطلب السياحي باستخدام نماذج الانحدار المتعدد، بالاعتماد على الإيرادات السياحية كمتغيرة تابعة والإنفاق السياحي، سعر الصرف الحقيق والانفتاح التجاري خارج المحروقات كمتغيرات مستقلة، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من سعر الصرف الحقيقي والانفتاح التجاري لهما تأثير عكسي على الإيرادات السياحية أما الإنفاق السياحي له تأثير طردي على المتغير التابع، غير أنه بالاعتماد على الإحصائيات الخاصة بالإيرادات السياحية المعبر عنها في الحساب الفرعي للسفر من ميزان المدفوعات تأخذ بعين الاعتبار فقط المعاملات التي يقوم بها السياح الأجانب في السوق الرسمية للبنوك وتغفل عن تلك المعاملات التي تتم في السوق الموازية، كما أنها تغفل عن الإيرادات السياحية المتأتية من الطلب السياحي للمقيمين، ومن جانب آخر فإن الفترة المأخوذة بعين الاعتبار تحتوي على مرحلة زمنية عانت فيها من اضطرابات أمنية وسياسية لها تأثير سلبي على النشاط السياحي مما يؤثر على الاستقرار الهيكلي للنموذج.

- دراسة (Bouzahzah و El Menyari، 2012)، باللغة الفرنسية والموسومة « Les déterminants de la demandetouristique – Le cas du Maroc »، حيث حاول الباحثان في هذا المقال في تحديد الطلب السياحي في المغرب على معطيات فصلية من الفصل الأول لسنة 2000 إلى غاية الفصل الرابع لسنة 2009، وذلك بالاعتماد على عدد السياح الوافدين من فرنسا، اسبانيا وألمانيا كمتغيرة تابعة، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في الناتج الداخلي الخام الحقيقي الفردي للبلد الأصلي للسائح، الأسعار النسبية بين البلد الأصلي للسائح والبلد المضيف، وسعر الصرف الحقيقي وطاقة الإيواء للمؤسسات المصنفة بالإضافة إلى متغيرتين وهميتين مرتبطة بالظروف الأمنية الدولية والمحلية، وخلصت الدراسة أن توافد السياح للمعابر الحدودية مرتبط أساسا طرديا بالناتج الداخلي الخام الحقيقي الفردي، طاقة الإيواء للمؤسسات المصنفة وسعر الصرف الحقيقي، مع وجود تأثير للأسعار النسبية لفئة السياح الفرنسيين والألمان.

أما بخصوص دراستنا فإنها تختلف من حيث فترة الدراسة من جهة والتي تمتد من 2000 إلى 2019 والتي نرى أنها تتميز باستقرار نسبي في المحيط العام لجو الأعمال في الجزائر حيث أنها تأتي بعد انقضاء فترة الاضطرابات السياسية والأمنية التي ميزت العشرية الأخيرة من القرن الماضي في الجزائر، وتمتد إلى قبيل انتشار جائحة كورونا التي كان لها تأثيرات بالغة الأهمية على النشاط الاقتصادي بشكل عام ليس في الجزائر فقط بل في العالم، وعلى النشاط السياحي بصفة خاصة بفعل إجراءات الحجر الصحي التي حدت من تنقل الأفراد داخليا وخارجيا، ومن جهة أخرى فإنه تم الاعتماد على عدد الليالي السياحية كمتغير تابع يقيس حجم الطلب السياحي لأن الإقامة السياحية تمثل عنصر حاسما في النشاط السياحي، حيث أن المبيت في الوجهة السياحية يمثل الفيصل في التفرقة بين السائح والزائر، ومن جانب آخر فإن النفقة على المبيت تمثل إلى جانب النفقة على النقل الجزء الأكبر في حجم الإنفاق السياحي من جهة أخرى.

المحور الأول: السياحة والإنفاق السياحي:

إن القيام بأي دراسة قياسية ينطلق أساسا من تعريف دقيق لمفهوم السياحة والطلب السياحي، حيث أن هذا التعريف سوف يحدد المقومات والأركان التي تقوم عليها الأنشطة السياحية، كما أنه سيسمح بالوقوف على حجم الظاهرة من خلال التطرق إلى مؤشرات النشاط السياحي في أي منطقة.

أولا: تعريف السياحة

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالسياحة والسائح بين المنظرين والمفكرين وأصحاب الاهتمام في مختلف تخصصات وميادين البحث العلمي، حيث أن تطور الأنشطة السياحية في العقود الأخيرة وما كان لها من انعكاسات وآثار على مختلف جوانب الحياة

الإنسانية جعل من السياحة محل اهتمام الكثير من الباحثين ونقطة التقاء العديد من العلوم (علم الاقتصاد، الجغرافيا وعلوم الأرض، علوم البيئة، علم الاجتماع وعلم النفس...).

يمكن تعريف السياحة على أنها مجموع الظواهر والأحداث والعلاقات الناتجة عن سفر وإقامة غير أصحاب البلد، والتي لا يكون لها أي ارتباط بأي نشاط ربحي أو نية لإقامة الدائمة حيث تكون بمثابة الحركة الدائرية التي يبدأ فيها الشخص أو المجموعة الترحال بداية من البلد الأصلي أو مكانة الإقامة الدائمة وبالنهاية العودة إلى نفس المكان (يوسف كافي، 2015).

ويمكن تعريفها أيضا على أنها العمليات والأنشطة والنتائج الناشئة عن العلاقات والتفاعلات بين السياح وموردي السياحة والحكومات المضيفة والمجتمعات المضيفة والبيئات المحيطة التي تشارك في جذب واستضافة الزوار، على أن السائح هو الشخص الذي يسافر من مكان إلى آخر لأسباب غير متعلقة بالعمل (Goeldner و Ritchie، 2012).

ويرى الدكتور صلاح عبد الوهاب أنه يمكن النظر إلى السياحة في صورتها المجردة على أنها ظاهرة اجتماعية تشمل انتقال أشخاص من محل إقامتهم المعتادة إلى أماكن أخرى داخل دولهم وهذه السياحة الداخلية أو خارج حدود دولهم وهذه هي السياحة الدولية، ويصفها بأنها ظاهرة إنسانية تتصل اتصالا وثيقا بالعالم الداخلي للسائح أي داخل نفسه، وعالمه الخارجي أي العوامل الخارجية التي تؤثر عليه فتدعوه إلى زيارة دولة معينة دون أخرى أو منطقة من العالم دون أخرى (عبد اللطيف، 2002).

أما المنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة فتعرف السياحة على أنها "أنشطة الأشخاص المسافرين إلى أماكن خارجة عن بيئتهم المعتادة والمقيمين فيها مدة لا تتجاوز سنة واحدة بلا انقطاع بهدف الاستجمام والعمل وغير ذلك من الأغراض غير المتصلة بمزاولة نشاط لقاء أجر من داخل المكان المقصود بالزيارة" (منظمة الأمم المتحدة، 2001).

انطلاقا من مختلف هذه التعاريف يمكن أن القول أن النشاط السياحي يملك ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

- **التنقل**: يعتبر التنقل الميزة الرئيسية للظاهرة السياحية، حيث لا يمكن ممارسة النشاط السياحي من طرف السائح إلا بالتنقل والسفر إلى المنطقة التي تمتلك عناصر الجذب السياحي، وما يصحب ذلك من استعمال للموارد السياحية من جهة واحتكاك مع السكان المحليين بدرجات متفاوتة حسب طريقة تنظيم النشاط السياحي من جهة أخرى، فالنشاط السياحي يشير إلى تلك التفاعلات بين السائح والبيئة الجديدة في المنطقة المزارة التي تتحدد معالمها بعدة عناصر: كالمناخ والتضاريس، اللغة والعادات لدى السكان المحليين...الخ.
- **مدة الإقامة السياحية**: يجب ألا تقل مدة الإقامة السياحية عن أربع وعشرين ساعة متعاقبة، أين يحتاج السائح أثناءها إلى تلبية مجموعة من الحاجيات الأساسية كالإيواء والإطعام والتي لا يمكن الحصول عليها إلا في المنطقة المزارة، وبالتالي فإن النشاط السياحي يرافقه انتقال للإنفاق الاستهلاكي للأفراد والجماعات والذي يتميز بتغير في عادات الاستهلاك.
- **الأهداف والدوافع**: يعبر النشاط السياحي عن رغبة لدى الفرد للترويح والاسترخاء والتجديد نتيجة تفاعله المستمر مع البيئة التي يعيش فيها، وفي هذا السياق نجد اختلافا في طرق تحقيق هذه الرغبة من شخص لآخر استنادا إلى عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية من جانب، وذلك التنوع في الوسائل المعتمدة لإشباع الرغبات في المجال السياحي بفعل التطور الحاصل في مختلف جوانب الحياة الإنسانية من جانب آخر.

ثانيا: تعريف الطلب السياحي ومكوناته

يعبر الطلب السياحي عن مجمل السلع والخدمات التي يستهلكها ويحتاج إليها السياح، سواء كانوا أجانب أو محليين(Statford, 1996) ، ويقدر هذا الطلب بالمبلغ المدفوع مقابل حيازة سلع وخدمات استهلاكية لأغراض الرحلة السياحية وأثنائها، سواء تعلق ذلك بإنفاق الزوار أنفسهم أو المسدد من طرف أشخاص آخرين (صاحب العمل مثلا)، وهو يستثني المدفوعات

الأخرى التي يتكبدها الزوار ولا تناظر حيازة سلع وخدمات مثل دفع الضرائب والفوائد البنكية ومشتريات الأصول المالية وغير المالية (منظمة الأمم المتحدة، 2009).

ويشير الإنفاق السياحي إلى المبلغ المدفوع لشراء السلع الاستهلاكية والخدمات التي يعتبرها نظام الحسابات القومية سلعا استهلاكية أو خدمات، وهي تشمل الخدمات العادية التي يحصل عليها الزوار مثل النقل والإقامة والمأكولات والمشروبات، بل أيضا مفردات أخرى مثل الأشياء الثمينة (اللوحات الزيتية، الأعمال الفنية والمجوهرات...) بصرف النظر عن قيمة وحدتها والحصول عليها في الرحلات بسبب دورها كمستودعات للقيمة، وكذا السلع المعمرة كالحواسيب والسيارات وجميع الأغذية المعدة وغير المعدة وجميع الأصناف المصنوعة سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة وجميع الخدمات الشخصية.

ولا يشمل الإنفاق السياحي الأنواع الأخرى من المدفوعات التي قد يقوم بها الزوار ولا تقابل حيازة سلع وخدمات مثل دفع الضرائب والفوائد المصرفية ومشتريات الأصول المالية وغير المالية بما في ذلك الأراضي والعقارات، كما يستثني جميع التحويلات نقدا مثل التبرعات للجهات الخيرية وللأفراد لأنها لا تتعلق بشراء سلع استهلاكية أو خدمات، وعلى سبيل المثال يبين الجدول الموالي تركيبة الإنفاق السياحي في فرنسا حسب طبيعة السلع والخدمات للمقيمين والأجانب لسنة 2017، حيث تبين الأرقام أن نفقات الإيواء بشقيه المسوق وغير المسوق تأتي في المرتبة الأولى من حيث نصيبها من النفقات الإجمالية للسواح في تلك السنة، وتغطي إلى جانب نفقات النقل غير الحضري أكثر من نصف هذه النفقات (République française, Ministere de l'économie et de finances, 2019).

الجدول رقم (01) : الإنفاق السياحي في فرنسا سنة 2017 حسب الزوار وحسب طبيعة السلع والخدمات (مليار أورو)

	إجمالي الزوار		الزوار المقيمون		الزوار غير المقيمين	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الإيواء السياحي المسوق	32,1	21,6	13,4	15,5	18,6	30,0
مطاعم ومقاهي	16,7	11,3	7,6	8,8	9,2	14,8
مواد غذائية ومشروبات	13,1	8,8	8,3	9,6	4,8	7,8
خدمات نقل غير حضري	31,1	20,9	19,5	22,5	11,5	18,5
وقود، كراء السيارات السياحية، محطات الدفع	16,0	10,8	11,1	12,9	4,9	7,9
خدمات وكالات السفر	8,2	5,5	7,1	8,2	1,1	1,7
أنشطة ثقافية، رياضية وترفيه	9,7	6,5	5,9	6,8	3,8	6,1
نفقات أخرى	21,6	14,6	13,5	15,6	8,2	13,2
مجموع 1	**148,4**	**100,0**	**86,3**	**100,0**	**62,0**	**100,0**
نفقات إيواء غير مسوق	19,6		17,4		2,2	
مجموع الاستهلاك السياحي	**168,8**		**103,7**		**64,2**	

Source : République française, Ministere de l'économie et de finances, Direction Générale des Entreprises, la Prospective des Études et de l'Évaluation Économiques (sous-direction de), Memanto du tourisme, 2019, p 27.

المحور الثاني: مؤشرات الطلب السياحي في الجزائر

لقد شهدت مختلف المؤشرات المتعلقة بالنشاط السياحي في الجزائر تطورات ملحوظة خلال الفترة 2000-2019، والتي سنحاول عرض أهم معالمها في العناصر التالية:

أولا: تطور الليالي السياحية

يتم حساب الليالي السياحية بإحصاء عدد الليالي التي يقضيها السائحون في المنشآت الفندقية ومختلف هياكل الإيواء المعتمدة في المنطقة المزارة، وهو مؤشر لتقييم الطلب على وجهة سفر معينة وفهم اتجاهات السوق واحتياجات السياح.

والملاحظ في تطور عدد الليالي السياحية في الجزائر فإنه قد عرف نموا مستمرا خلال طول فترة الدراسة ما عدا في السنة الأخيرة، حيث قد تضاعف بأكثر من مرتين خلال الفترة 2000-2018، ليشهد تراجعا فيما بعد بسبب الاضطرابات السياسية التي شهدها البلاد، وعلى العموم فقد تضاعف خلال كل الفترة بـــ 1,8 مرة ، حيث انتقل من 135 748 3 في سنة 2000 إلى 6 873 815 في سنة 2019، أي أنه سجل معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـــ 3,2% (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2023)، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): نطور عدد الليالي السياحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

السنة	المقيمون		غير المقيمين		المجموع
2000	3 545 230	94,6%	202 905	5,4%	3 748 135
2001	3 802 634	94,4%	225 652	5,6%	4 028 286
2002	3 827 700	92,9%	291 930	7,1%	4 119 630
2003	3 935 745	91,4%	370 876	8,6%	4 306 621
2004	4 149 426	91,3%	393 631	8,7%	4 543 057
2005	4 222 305	89,7%	483 332	10,3%	4 705 637
2006	4 376 625	89,2%	528 591	10,8%	4 905 216
2007	4 546 085	88,8%	573 855	11,2%	5 119 940
2008	4 750 796	88,9%	595 747	11,1%	5 346 543
2009	4 971 372	88,1%	674 456	11,9%	5 645 828
2010	5 185 231	87,3%	754 103	12,7%	5 939 334
2011	5 484 105	86,6%	845 367	13,4%	6 329 472
2012	5 703 550	85,9%	936 631	14,1%	6 640 181
2013	5 926 968	85,6%	994 266	14,4%	6 921 234
2014	6 215 932	88,1%	837 812	11,9%	7 053 744
2015	6307411	88,3%	839 161	11,7%	7 146 572
2016	6 283 910	86,4%	992 611	13,6%	7 276 521
2017	6 090 735	82,2%	1 315 446	17,8%	7 406 181
2018	6 220 730	82,2%	1 345 003	17,8%	7 565 733
2019	5 609 463	82,3%	1 206 410	17,70%	6 815 873

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية

نلاحظ من الجدول السابق أن الفئة المقيمة من السياح تمثل النسبة الغالبة لعدد الليالي السياحية خلال فترة الدراسة، وإن كان نصيبها من إجمالي الليالي السياحية قد تراجع بشكل محسوس حيث انتقل من 94,6% في سنة 2000 إلى 82,3% في سنة 2019، فإن إجمالي الليالي السياحية لهذه الفئة قد عرف تزايدا مستمرا خلال طول فترة الدراسة ما عدا في السنة الأخيرة والذي تضاعف بـــ 1,5 مرة وسجل معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـــ 2,44%.

وفي المقابل نلاحظ التزايد المستمر والمحسوس لعدد الليالي السياحية لغير المقيمين حيث تضاعف خلال فترة الدراسة بـــ 5,9 مرات رغم التراجع الذي شهدته السنة الأخيرة من الدراسة، حيث انتقل من 905 202 ليلة في سنة 2000 إلى410 206 1 في سنة 2019بمعدل نمو سنوي متوسط يفوق 9,8%، كما انتقل نصيب هذه الفئة من عدد الليالي السياحية الوطني من 5,4% في بداية الفترة إلى 17,7% في نهاية الفترة، مع التأكيد على بقاء نصيب فئة المقيمين هو الغالب في العدد الإجمالي لعدد الليالي السياحية، والذي عرف هو الآخر تزايدا مستمرا ماعدا في السنة الأخيرة وقد تضاعف بـــ 1,6 مرة بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـــ 2,4%، ويبين الشكل التالي تطور عدد الليالي السياحية والموزعة بين فئة المقيمين وغير المقيمين.

الشكل رقم (01): تطور عدد الليالي السياحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 موزعة بين المقيمين وغير المقيمين

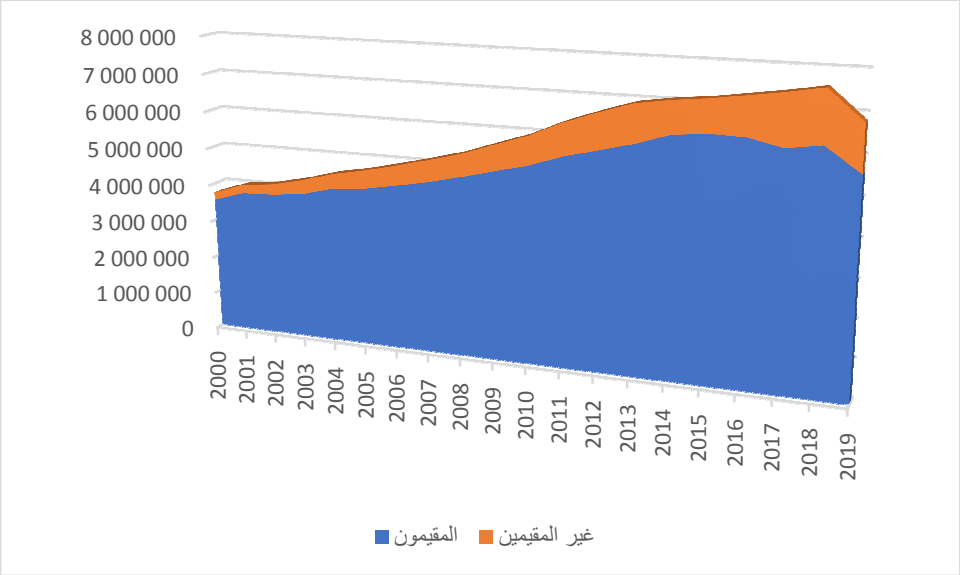

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية

ثانيا: تطور طاقة الإيواء

تمثل هياكل الإقامة والمبيت من فنادق ومنشآت الإيواء المختلفة عنصرا حاسمًا الدعامة الرئيسية للنشاط السياحي وأحد العوامل الرئيسية في تلبية احتياجات السياح والمسافرين. فهي لا توفر فقط خدمات الإقامة والمبيت، ولكنها تقدم أيضًا مجموعة متنوعة من التسهيلات والخدمات الأساسية للسائحين، مثل الطعام وخدمات الاتصال وغيرها من الخدمات الأخرى. لذا، يجب أن ننظر إلى قدرات الإيواء في الجزائر وندرسها وفقًا للوظيفة والتصنيف والتي تحدد طبيعة العرض السياحي المتوفر في البلد سواء للمقيمين أو غير المقيمين.

ولقد عرفت طاقة الإيواء في الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة المدروسة، فقد تضاعفت بنسبة 1,6 مرة وانتقلت من 77 242 سرير في سنة 2000 إلى676 125 سرير في سنة 2019، وقد شهدت معدلات نمو سنوية موجبة خلال طول الفترة ماعدا في سنة 2001 أين تم تسجيل تراجع في عدد الأسرة وذلك بسبب صدور المرسوم التنفيذي رقم 130/2000 الذي يحدد معايير

تصنيف المؤسسات الفندقية المعدل، وعلى العموم فقد شهد عدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة المدروسة معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـــ 2,6%، (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2023)، وهذا ما يظهره الجدول الموالي.

الجدول رقم (03): تطور طاقة الإيواء السياحي في الجزائر حسب النوع

السنة	حضري		ساحلي		صحراوي		جهوي		مناخي		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2000	33 000	42,7%	25 442	32,9%	9 000	11,7%	8 500	11,0%	1 300	1,7%	**77 242**
2001	33 495	46,2%	23 485	32,4%	7 723	10,7%	6 536	9,0%	1 246	1,7%	**72 485**
2002	35 126	47,8%	23 624	32,1%	7 197	9,8%	6 504	8,8%	1 097	1,5%	**73 548**
2003	35 126	45,4%	26 034	33,6%	8 105	10,5%	6 905	8,9%	1 225	1,6%	**77 395**
2004	48 680	59,4%	21 710	26,5%	4 431	5,4%	5 742	7,0%	1 411	1,7%	**81 974**
2005	50 311	60,0%	22 000	26,2%	4 431	5,3%	5 742	6,8%	1 411	1,7%	**83 895**
2006	44 561	52,5%	23 148	27,3%	11 639	13,7%	4 608	5,4%	913	1,1%	**84 869**
2007	44 592	52,5%	23 248	27,4%	11 639	13,7%	4 608	5,4%	913	1,1%	**85 000**
2008	44 700	52,7%	23 500	27,7%	11 639	13,7%	4 918	5,8%	119	0,1%	**84 876**
2009	44 905	52,0%	23 804	27,6%	11 649	13,5%	4 906	5,7%	1 119	1,3%	**86 383**
2010	52 085	56,4%	31 322	33,9%	3 770	4,1%	4 111	4,5%	1 089	1,2%	**92 377**
2011	52 445	56,6%	31 322	33,8%	3 770	4,1%	4 111	4,4%	1 089	1,2%	**92 737**
2012	54 186	55,9%	29 886	30,8%	5 954	6,1%	5 467	5,6%	1 405	1,4%	**96 898**
2013	55 988	56,7%	29 886	30,2%	6 058	6,1%	5 467	5,5%	1 405	1,4%	**98 804**
2014	61 012	61,3%	27 962	28,1%	4 547	4,6%	4 259	4,3%	1 825	1,8%	**99 605**
2015	62 479	61,1%	30 380	29,7%	3 636	3,6%	3 866	3,8%	1 883	1,8%	**102 244**
2016	69 135	64,4%	32 200	30,0%	4 912	4,6%	4 202	3,9%	1 883	1,8%	**107 420**
2017	69 861	62,2%	31 326	27,9%	4 928	4,4%	4 266	3,8%	1 883	1,7%	**112 264**
2018	74 712	62,7%	32 581	27,3%	5 477	4,6%	4 502	3,8%	1 883	1,6%	**119 155**
2019	80 470	64,0%	32 926	26,2%	5 895	4,7%	4 502	3,6%	1 883	1,5%	**125 676**
2020	81 863	64,1%	32 971	25,8%	6 299	4,9%	4 598	3,6%	1 883	1,5%	**127 614**

المصدر: انطلاقا من موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية

إلا أن النظر في توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة حسب النوع، فإننا نلاحظ أن المؤسسات الفندقية ذات الطابع الحضري تستحوذ على النسبة الكبرى من عدد الأسرة، وقد عرف نصيبها تزايدا محسوسا خلال الفترة، فبعد أن كانت تستحوذ على ما يقابل 42,7% من الطاقة الإجمالية للإيواء بما يعادل 33 000 سرير في سنة 2000، فقد انتقل نصيبها إلى ما يفوق الثلثين بنسبة 64,0% بما يعادل 80 470 سرير في سنة 2019 أي أنها تضاعفت بـــ 2,4 مرة خلال فترة الدراسة.

ومن جانب آخر فنلاحظ أن المؤسسات الفندقية والمؤسسات المماثلة ذات الطابع الساحلي تأتي في المرتبة الثانية حيث انتقل عدد الأسرة التي توفرها هذه الفئة من 25 442 سرير في سنة 2000 إلى 32 926 سرير في سنة 2019 أي أنه تضاعف بـــ 1,29مرة خلال الفترة، مع تسجيل تراجع محسوس في نصيبها من سعة الإيواء الإجمالية والذي انتقل مما يقارب الثلث بـــ 32,9% إلى ما يفوق الربع بقليل بنسبة 26,2%.

وفي نفس السياق نلاحظ تزايد عدد الأسرة التي توفرها المؤسسات الفندقية والمؤسسات المماثلة ذات الطابع المناخي والذي تضاعف بـــ 1,45 مرة وانتقل من 300 1 إلى 883 1 سرير، إلا أن نصيبها من طاقة الإيواء الإجمالية بقي ثابتا على العموم في حدود 1,5%.

وبالمقابل نلاحظ التراجع الرهيب الذي عرفته طاقة الإيواء التي توفرها المؤسسات الفندقية ذات الطابع الحموي والصحراوي والذي تراجع بحوالي النصف والثلث على الترتيب وانتقل نصيب كل منها من حدود 11% إلى 1,5% بالنسبة للنوع الأول من هذه المؤسسات وأقل من 5% بالنسبة للنوع الثاني، وتعتبر هذه الأرقام جد ضعيفة بالنظر للموارد السياحية المتوفرة في هذا الجانب، ويبين الشكل التالي تطور توزيع طاقات الإيواء حسب نوعية مؤسسات الإيواء في الجزائر.

الشكل رقم(02): تطور توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة حسب النوع خلال الفترة 2000-2019 (سرير)

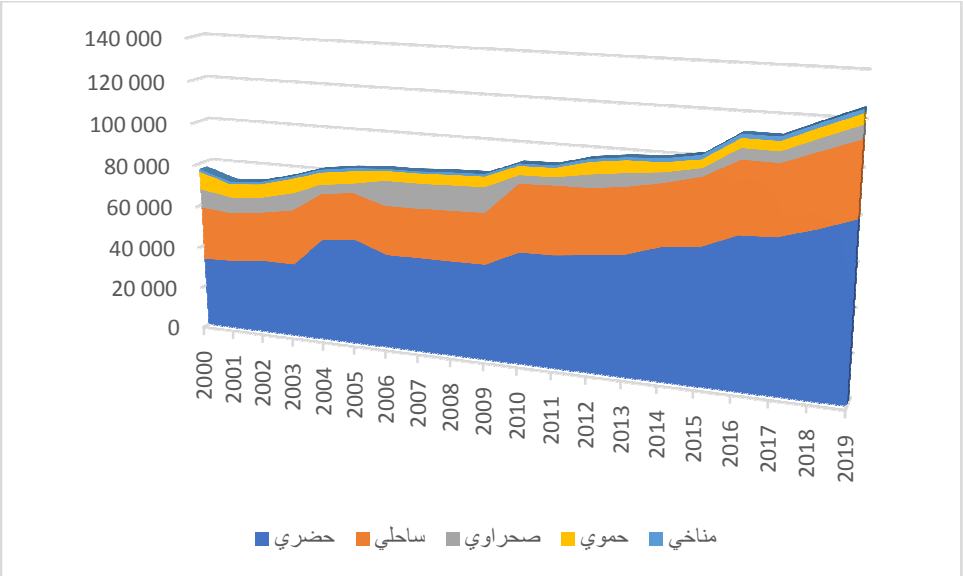

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية

ثالثا: تطور عدد السياح الوافدين

لقد عرف عدد السياح الوافدين للجزائر تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث تضاعف بـــ 2,7 مرة وذلك رغم التراجع الذي شهدته السنة الأخيرة والمقدر بـــأكثر من العشر مقارنة بالسنة التي سبقتها، وقد انتقل عدد السواح الأجانب الوافدين من 865 984 سائح في سنة 2000 إلى 056 731 2 سائح في سنة 2019 بمعدلات نمو سنوية موجبة على طول الفترة ما عدا في سنتي 2014 و2015،وذلك بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وكذا ظهور وجهات تنافسية تقدم أسعارًا جذابة في ظل هذه الظروف المتأزمة(Ministèredu Tourisme et de l'Artisanat, 2016) ، حيث سجلت الفترة معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـــ 5,4%، والجدول الموالي يبين تطور عدد السواح الوافدين إلى الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (04): تطور عدد السياح الوافدين خلال الفترة 2000-2019

السنوات	إجمالي السياح		السياح الأجانب			الجزائريون المقيمون في الخارج		
	العدد	معدل النمو %	العدد	معدل النمو %	النسبة	العدد	معدل النمو %	النسبة
2000	865 984	15,69	175 538	24,62	20,3	690 446	13,62	79,7
2001	901 416	4,09	196 229	11,79	21,8	705 187	2,13	78,2
2002	988 061	9,61	251 145	27,99	25,4	736 915	4,50	74,6
2003	1 166 287	18,04	304 914	21,41	26,1	861 373	16,89	73,9
2004	1 233 719	5,78	368 662	20,91	29,9	865 157	0,44	70,1
2005	1 443 090	16,97	441 206	19,68	30,6	1 001 884	15,80	69,4
2006	1 637 582	13,48	478 358	8,42	29,2	1 159 224	15,70	70,8
2007	1 740 000	6,25	511 000	6,82	29,4	1 230 000	6,11	70,7
2008	1 772 000	1,84	557 000	9,00	31,4	1 215 000	-1,22	68,6
2009	1 911 506	7,87	655 810	17,74	34,3	1 255 696	3,35	65,7
2010	2 070 496	8,32	654 987	-0,13	31,6	1 415 509	12,73	68,4
2011	2 394 887	15,67	901 642	37,66	37,7	1 493 245	5,49	62,4
2012	2 634 056	9,99	981 955	8,91	37,3	1 652 101	10,64	62,7
2013	2 732 731	3,75	964 153	-1,81	35,3	1 768 578	7,05	64,7
2014	2 301 373	-15,78	940 125	-2,49	40,9	1 361 248	-23,03	59,2
2015	1 709 994	-25,70	1 083 121	15,21	63,3	626 873	-53,95	36,7
2016	2 039 444	19,27	1 322 712	22,12	64,86	716 732	14,33	35,14
2017	2 450 785	20,17	1 708 375	29,16	69,71	742 410	3,58	30,29
2018	2 657 113	8,42	2 018 753	18,17	75,98	638 360	-14,02	24,02
2019	2 371 056	-10,77	1 933 778	-4,21	81,56	437 278	-31,50	18,44

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية

وما يلفت الانتباه في الجدول رقم (04) هو ذلك الانقلاب الذي حدث في توزيع عدد السياح الوافدين بين السياح الأجانب والسياح الجزائريين المقيمين في الخارج، فبعد أن كانت هذه الأخيرة تمثل ما يJقارب 80% من العدد الإجمالي للسياح الوافدين بما يوافق 690 440 سائح، والذي عرف تزايدا مستمرا إلى غاية 2014 ليعرف تراجعا محسوسا فيما بعد بفعل تأثر هذه الفئة من السياح بالأزمة الاقتصادية العالمية ويصل إلى278 437 سائح ، أي انخفض بأكثر من الثلث مقارنة ببداية الفترة وأصبح لا يمثل سوى 18,4% من إجمالي السياح الوافدين.

وفي المقابل نلاحظ تطور عدد السياح الأجانب الوافدين للجزائر والذي تضJاعف بأكثر من 11 مرة خلال الفترة وانتقل من 175 538 سائح في سنة 2000 إلى778 933 1 سائح في سنة 2019، وقد عرف عموما معدلات نمو سنوية موجبة ما عدا في تلك السنوات التي تأثرت بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية ليبلغ معدل النمو السنوي المتوسط لهذه الفئة من السياح 13,5%، وانتقل نصيبها من إجمالي عدد السياح الوافدين من الخمس في بداية الفترة إلى أكثر من 81,5% من السياح الوافدين، والشكل الموالي يبين التوجه العام لتطور عدد السياح الوافدين للجزائر موزعة بين الجزائريين المقيمين في الخارج والسياح الأجانب.

الشكل رقم (03): تطور عدد السياح الوافدين خلال الفترة 2000-2019

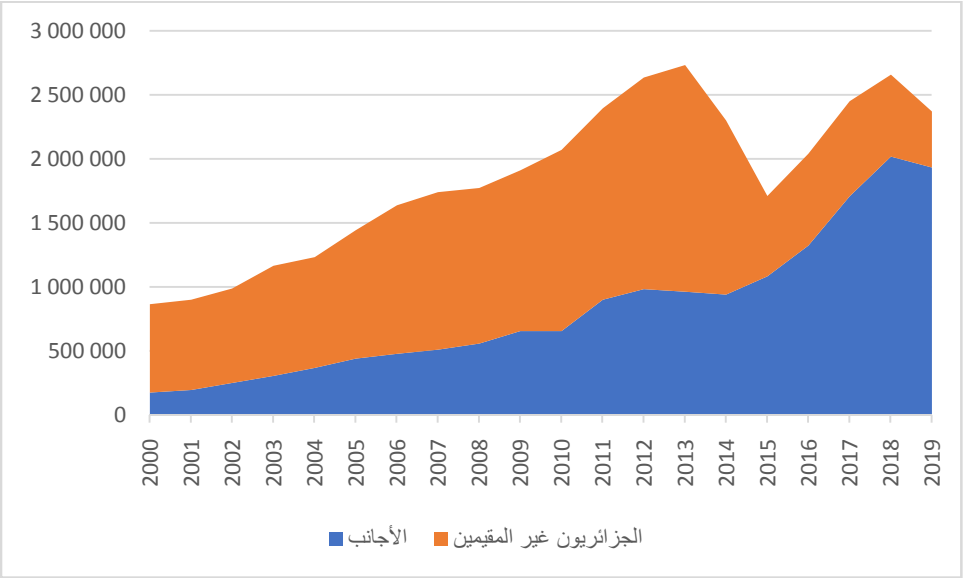

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية

المحور الثالث: تقديم نموذج الطلب السياحي في الجزائر

سنحاول من خلال هذه الفقرة تقدير نموذج الطلب السياحي في الجزائر للفترة 2000-2019 من خلال التعريف بالمتغير التابع والمتغيرات المفسرة ومحاولة تبيان طبيعة العلاقة بينها، ثم تحديد الشكل الأنسب للنموذج والذي يوافق النظرية الاقتصادية من جهة ويستجيب بشكل مناسب لمختلف الاختبارات الإحصائية والقياسية.

أولا: المتغير التابع

سنقوم بالتعبير عن حجم الطلب السياحي بإجمالي عدد الليالي السياحية وذلك للأسباب التالية:

- إن الإقامة السياحية تمثل عنصر حاسما في النشاط السياحي، حيث أن المبيت في الوجهة السياحية يمثل الفيصل في التفرقة بين السائح والزائر، ومن جانب آخر فإن النفقة على المبيت تمثل إلى جانب النفقة على النقل الجزء الأكبر في حجم الإنفاق السياحي.
- إن الإحصائيات الخاصة بالإيرادات السياحية المعبر عنها في الحساب الفرعي للسفر من ميزان المدفوعات تأخذ بعين الاعتبار فقط المعاملات التي يقوم بها السياح الأجانب في السوق الرسمية للبنوك وتغفل عن تلك المعاملات التي تتم في السوق الموازية.
- إن الاعتماد على احصائيات السياح الأجانب الوافدين عبر الحدود تأخذ بعين الاعتبار فقط السياح الأجانب أو الجزائريين المقيمين في الخارج الوافدين، وإن كان هذامؤشرا لحجم الطلب السياحي فهو لا يأخذ بالحسبان الطلب الداخلي للسياح المقيمين من جهة، كما أن هذه الأرقام قد تكون مضللة لأنها تسجل ورود الأجانب القاطنين في المناطق الحدودية والذين يمكن لهم أن يعبرون الحدود الجزائرية ذهابا وإيابا دون أن يمثلوا طلبا سياحيا حقيقيا.
- إن فرع الإيواء والمطاعم عبارة عن الفرع الوحيد الذي يوفر بشكل متجانس منتجا موجها أساسا للسياح، فهو يقدم قيمة مضافة على مستوى مدونة النشطة المعتمدة في المحاسبة الوطنية، وبالمقابل لا يمكن أن تنتسب الأنشطة السياحية إلى فرع إنتاجي معين على مستوى الحسابات الاقتصادية الوطنية لأن المنتجات السياحية عبارة عن تركيب لإنتاج مجموعة عديدة من الفروع والتي لا يمثل إنتاجها في الكثير من الحالات الطلب السياحي لأن جزء منها موجه للمقيمين.

ثانيا: المتغيرات المستقلة

انطلاقا من قراءتنا لمختلف الأرقام والمؤشرات المعبرة عن حجم الطلب السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ارتأينا إلى اختيار المتغيرات التي تعبر عن مجموعة من الآليات والوسائل التي يمكن للسلطات العمومية التأثير عليها بالزيادة أو النقصان لدفع الطلب السياحي نحو الزيادة، بغض النظر عن المتغيرات الخارجية كحجم السياحة الدولية في الدول المجاورة والواردات أو سعر النفط، وفي هذا الإطار أدرجنا في النموذج مبدئيا أربع متغيرات مفسرة (K=4) بالإضافة إلى المعلمة الثابتة، ونعرف المتغيرات المفسِّرة التالية:

1-الدخل المتاح للعائلات Y_d: لاحظنا فيما سبق أن فئة المقيمين تغطي النسبة الغالبة من الليالي السياحية المسجلة خلال فترة الدراسة، وإن كان جزء من هذه الليالي يتم تغطيته من طرف المؤسسات الاقتصادية والإدارات العمومية والجمعيات المدنية في إطار نشاطهم العادي من خلال تنظيم الاجتماعات، الملتقيات، المعارض، دورات تكوينية، سفريات تحفيزية voyage de motivation وغيرها من الأنشطة التي تدرج ضمن ما يصطلح عليه بسياحة الأعمال، فإن الطلب السياحي للعائلات يتعلق أساسا بالدخل المتاح أو التصرفي فهو الذي يحدد القدرة على الإنفاق، حيث أن الدخل يؤثر بشكل مباشر على قدرة الأفراد على السفر وقضاء العطل، فكلما زاد الدخل، زادت فرصة الأفراد للسفر وزيارة وجهات سياحية جديدة، وهذا ما يتجلى من خلال الاطلاع استخدامات فرع الإيواء والإطعام الموجهة للعائلات في شكل استهلاك نهائي في الإحصائيات المختلفة التي تسجل جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الجزائري، حيث تبين أن الاستهلاك النهائي للأسر يمثل النسبة الغالبة من الإنتاج الخام لفرع الفنادق المقاهي والمطاعم حيث بلغ في سنة 2019 ما يعادل 73,53% منه (الديوان الوطني للإحصائيات، 2023).

2- طاقة الإيواء Lit: إن توفر هياكل الإيواء ومرافق الإقامة السياحية بالحجم والنوعية المقبولة عبارة عن محدد محوري في الطلب السياحي، حيث أنها تغطي جانبا رئيسيا من احتياجات الرحلة والمتمثل في المبيت في الوجهة السياحية، وعدم توفر هذا العنصر سوف يحد أو يمنع من قدوم السائحين إلى الوجهة السياحية، ومن جانب آخر فإن الإقامة السياحية تسهم بشكل فعال في تشكيل التجربة السياحية وتؤثر على رغبة السائح في العودة بناء على الخدمات التي تقدمها هذه الهياكل بالنوعية والأسعار المعروضة.

3- سعر الصرف e: نعتمد على سعر الصرف كمتغير مفسر لجانب الطلب السياحي المحقق من طرف السياح غير المقيمين سواء كانوا أجانب أو جزائريين، حيث أن مستوى سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية عبارة عن محدد رئيسي لتنافسية وجاذبية الوجهة السياحية من حيث التكلفة، إذ أن الخدمات السياحية الموجهة لغير المقيمين تسجل في جانب الصادرات ولو أنها لم تغادر القطر الاقتصادي، وبالتالي عندما يكون سعر الصرف للعملة المحلية منخفضًا مقارنة بالعملات الأجنبية، يصبح من الممكن تقديم خدمات سياحية بأسعار أقل من الأسواق الجنبية، مما يجعل الوجهة السياحية أكثر تنافسية وجذبًا للسياح الأجانب، وسنستعمل في النموذج سعر الصرف للعملة المحلية مقابل الأورو وذلك لكون هذا الأخير العملة الأجنبية الأكثر انتشارا لقرب المنطقة الأوروبية من الجزائر.

4- قيمة الصادرات X: يبدو أن تحرير الأسواق يشكل محركاً قوياً للنمو الاقتصادي .تعتمد السياحة بقوة على الأسواق المفتوحة . وقد لا يكون مفاجئاً أن دولاً مثل تركيا والمكسيك والصين، وهي الدول الأكثر تقدماً في تحقيق تحرير لأسواقها، تحتل المراكز الأولى بين الدول النامية عندما يتعلق الأمر بمعدلات نمو عدد الوافدين من السياحة الدولية ونفقات السياحة(M. & Novelli, 2008).

إن التعبير عن الانفتاح التجاري نحو الخارج للاقتصاد الجزائري سوف نعتمد في تمثيله على قيمة الصادرات كمتغيرة مفسرة، وهنا لم يتم اعتماد معامل الانفتاح التجاري وذلك لتفادي احتمالية الوقوع في مشكل ارتباط خطي.

ثالثا: تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرة التابعة والمتغيرات المفسرة

قصد الحصول على صورة أكثر وضوحا للعلاقة الموجودة بين المتغير التابع ومختلف المتغيرات المستقلة من خلال الكشف البياني، سوف نقوم بحساب لوغاريتم قيم الملاحظات، وذلك للتخلص من تأثير وحدات قياس المتغيرات على معاملات الانحدار دون التأثير على ميل الانحدار، وكذا لتفادي مشكل عدم ثبات التباين(Bouzahzah & El Menyari, 2012)، مع إضافة المعامل الثابت β_0.

ويكون النموذج المتعدد الأولي من الشكل:

ونلاحظ من خلال الكشف البياني المبين في الشكل الموالي العلاقة الخطية ذات المعنوية بين المتغيرة التابعة وكل متغيرة مفسرة على حدا وفق نموذج خطي بسيط.

الشكل رقم (04): الكشف البياني لطبيعة العلاقة بين المتغيرة التابعة والمتغيرات المستقلة في النموذج

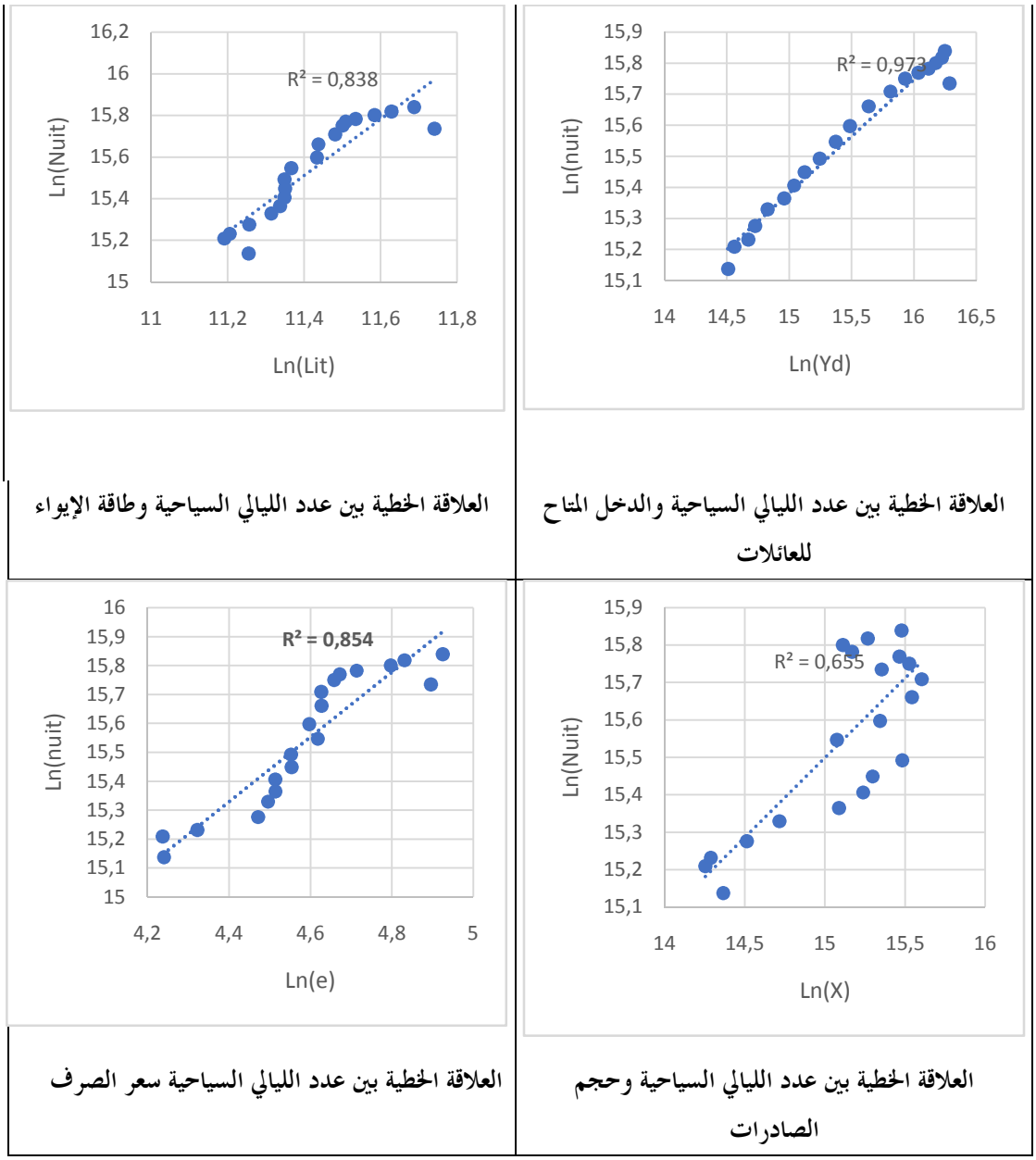

العلاقة الخطية بين عدد الليالي السياحية والدخل المتاح للعائلات

العلاقة الخطية بين عدد الليالي السياحية وطاقة الإيواء

العلاقة الخطية بين عدد الليالي السياحية وحجم الصادرات

العلاقة الخطية بين عدد الليالي السياحية سعر الصرف

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel 2019

رابعا: تقدير نموذج الانحدار المتعدد وتقييمه

عند تقدير النموذج أعلاه بطريقة المربعات الصغرى العادية باستعمال النسخة التاسعة من برنامج EViews نتحصل على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): استخراج معاملات دالة الانحدار المتعدد

المتغيرة	الرمز	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	t-Statistic	معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$	F-statistic	DW
الثابت	C	14.56179	1.075791	13.53589	0.992204	605.5002	1.998289
الدخل المتاح للعائلات	LYD	0.437141	0.029102	15.02118			
طاقة الإيواء	LLIT	-0.659039	0.134361	-4.904988			
الصادرات	LX	0.057144	0.017336	3.296380			
سعر الصرف	LE	0.195089	0.092016	2.120162			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج EViews 9

يمر تقييم النموذج عبر اختبار جودة التوفيق واختبار المعنوية الكلية للنموذج، ثم اختبار المعنوية الإحصائية لكل متغير على حدا بالاعتماد على اختبار ستودنت مع التأكد على موافقة النتائج المتحصل عليها مع النظرية الاقتصادية.

1- اختبار جودة التوفيق:

نلاحظ أن التحديد المعدل الذي يستخدم في اختبار جودة التوفيق لنموذج الانحدار الخطي المتعدد $\overline{R}^2$ **= 0,9922**، وهو ما يدل على أن المتغيرات المفسرة في النموذج لها دلالة تفسيرية ممتازة وتفوق 99%، في حين أن الانحرافات غير المشروحة في النموذج والتي تعود إلى عوامل أخرى تبقى مهملة.

2- اختبار معنوية النموذج

وهنا نقوم باختبار المعنوية الكلية للنموذج الانحداري، أي هي للمتغيرات المفسرة تأثير وقدرة تفسيرية على المتغيرة التابعة حسب الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

$$H_1 : \exists\ \beta_i \neq 0$$

حيث أنه إذا صحت فرضية العدم H_0 فذلك يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرة التابعة وأي من المتغيرات المفسرة، وهذ بالاستعانة بإحصائية فيشر والتي تساوي:

n عدد المشاهدات

k عدد المعلمات

نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة $F_{(cal)}$ =605,500 أكبر من القيمة المجدولة عند درجة معنوية 95%والمقابلة لدرجتي حرية v_1=4 وv_2 =15 والتي تساوي إلى $F_{(tab)}$ = 3,06، ومن ثم نرفض فرضية العدم مما يدل على وجود معنوية كلية للنموذج.

3-الارتباط الذاتي للأخطاء

بالاعتماد على إحصائية Durbin & Watson المجدولة والموافقة للقيمتين d_U =1,83 وd_L=0,90 الموافقتين لعدد الملاحظات n=20وعدد المتغيرات K=4 عند درجة معنوية 5%، نلاحظ أن قيمة DW المحسوبة والتي تساوي إلى 1,99 هي محصورة بين القيمتين $(4-d_U) \leq DW \leq -d_U$ مما يسمح لنا بقبول فرضية العدم ويثبت عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

4-تقييم معنوية مقدرات معلمات النموذج

سنقوم الآن بتقييم معنوية كل مقدرة على حدا وذلك بالاعتماد على إحصائية ستودنت كما يلي:

- **مقدرة الطلب المستقل (القيمة الثابتة) $\widehat{\beta_0}$:**

عند تقدير النموذج وجدنا أن قيمة الثابت موجبة وتساوي إلى 14,56179، وهذا يدل عن تسجيل جزء من الليالي السياحية باستقلالية عن قيمة المتغيرات المفسرة، وهو الجزء الذي يعبر عن التنقلات الاضطرارية للأفراد المحليين أو الأجانب والذين ملزمون بالتنقل خارج بيئتهم المعتادة لفترة زمنية تفوق الأربعة وعشرين ساعة ويتوجب عليم الإقامة في الفنادق ومختلف هياكل الإيواء الموفرة لخدمات الإقامة لقضاء لياليهم.

من جانب آخر نلاحظ أنه من الناحية الإحصائية نلاحظ أن هذا المقدر له معنوية إحصائية إيجابية لأن القيمة المحسوبة لإحصائية t المساوية لـــ $t_{(cal)}$= 13.535 أكبر من القيمة المجـــدولة $t_{(tab)}$ = 2,1315 عند درجـــة معنوية 5% والموافقة لـــدرجة حرية =15DDL (N-K-1) = حيث أن K يساوي إلى عدد المتغيرات المستقلة في النموذج، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

- **مقدرة الدخل المتاح للعائلات $\widehat{\beta_1}$:**

بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها عند عملية التقدير نلاحظ أن قيمة مقدر المعلمة الموافقة لمتغيرة الدخل المتاح العائلات نلاحظ أن قيمة المقدرة موجبة وتساوي إلى 0.437141، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح للعائلات وعدد الليالي السياحية، حيث أن أي زيادة في الدخل المتاح للعائلات سيوجهون جزء منه للإنفاق في مجال الترفيه والسفر والسياحة، وما يوافقه من اقتناء ليالي سياحية لدى مؤسسات الإيواء والإقامة.

وفي نفس السياق نلاحظ أنه من الناحية الإحصائية نلاحظ أن هذا المقدر له معنوية إحصائية إيجابية لأن القيمة المحسوبة لإحصائية t المساوية لـــ **15.02118** أكبر من القيمة المجدولة، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

- **مقدرة طاقة الإيواء $\widehat{\beta_2}$:**

نلاحظ وجود معنوية إحصائية لهذه المقدرة لكون قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة $t_{(cal)}$ = -4,904 أكبر من القيمة المجدولة عند درجة الحرية المعتمد، غير أنه في المقابل من الناحية الاقتصادية من المفترض أن تكون هناك علاقة سببية طردية بين طاقة الإيواء عدد الليالي السياحية، حيث أن أي عرض إضافي لطاقة الإيواء سيدفع الطلب السياحي في شكل ليالي سياحية إلى التزايد، إلا أننا عند تقدير النموذج وجدنا أن قيمة المقدرة الموافقة لهذه المتغيرة سالبة وتساوي إلى 0.659039-، وهذا يدل على تأثير طاقة الإيواء بشكل عكسي على الطلب السياحي، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه رغم الزيادة المحسوسة لطاقة الإيواء في الجزائر المعبر عنها بعدد الأسرة تبقى غير كافية لتغطية الطلب السياحي وذلك بمقارنتها فقط بطاقة الإيواء المتوفرة لدى البلدان المجاورة حيث نجدها تساوي إلى أكثر من 236 ألف سرير في تونس (المعهد الوطني للإحصاء، 2023)و أكثر من 261ألف سرير بالمغرب (وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي و التضامني، 2023)، ومن ثم فإن هذه الندرة النسبية تجعل من نوعية وكمية الخدمات المتوفرة لمؤسسات الإيواء والإقامة السياحية وما تمنحه من خدمات مرافقة وبالأسعار المعروضة تكبح الطلب السياحي ولا

تساهم في خلق تجارب سياحية متميزة لدى المستهلكين تدفعهم إلى الاعتماد على هياكل الإيواء والإقامة السياحية في تغطية حاجة المبيت في رحلاتهم السياحية، وهو ما يظهر جليا في العدد الكبير من المستهلكين لقضاء عطلهم في الخارج حيث تشير الإحصائيات أنه في سنة 2019 قد عبر أكثر من 2 مليون جزائري الحدود التونسية لقضاء عطلهم، ومن جانب آخر نلاحظ الاعتماد المتزايد على القطاع غير الرسمي لتغطية حاجيات المبيت أثناء الرحلة السياحية لدى العائلات الجزائرية والتي تتناسب أكثر مع متطلباتهم من حيث عدد أفراد العائلة واحترام للخصوصية وتمتع بحرية التصرف أثناء الإقامة السياحية.

- **مقدرة سعر الصرف $\widehat{\boldsymbol{\beta}}_3$:**

نلاحظ أن مقدرة سعر الصرف $\widehat{\boldsymbol{\beta}}_3$ يساوي إلى 0.195089 وهو ذو إشارة موجبة، وهو يوافق النظرية الاقتصادية حيث أنه يدل على علاقة عكسية للاتجاه العام لتطور قيمة سعر الصرف في الجزائر المتجه نحو الانخفاض خلال طول فترة الدراسة ماعدا في سنة 2008 الذي عرف تحسنا جد طفيف مقارنة بالسنة التي تسبقها، حيث تراجع سعر صرف العملة المحلية مقابل الأورو بـــ 1.9مرة خلال الفترة.

وفي المقابل نجد أن إحصائية ستودنت المحسوبة $t_{(cal)}$تساوي إلى 2.120162 والتي هي أقل من القيمة المجدولة الموافقة لدرجة حرية =15DDL (N-K-1) والتي تساوي $t_{(tab)}$ = 2.1315، مما يجبرنا على قبول فرضية العدم H_0 وبالتالي هذا المتغير لا يملك معنوية إحصائية، ونحذفه من النموذج النهائي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة لكون لذلك الفرق الموجود بين قيمة سعر الصرف الرسمي المعتمد في السوق الرسمية وتلك القيمة المتداولة في السوق الموازية، مما يؤدي إلى أن السياح الأجانب يفضلون القيام بعمليات الصرف في السوق السوداء للاستفادة من ذلك الفارق.

- **مقدرة الصادرات $\widehat{\boldsymbol{\beta}}_4$:**

إن مقدرة المعلمة المتعلقة بالصادرات $\widehat{\boldsymbol{\beta}}_4 = \mathbf{0.057144}$وهي ذات إشارة موجبة مما يدل على أن تنشيط الصادرات له علاقة طردية مع الطلب السياحي المعبر عنه بالليالي السياحية، كما تملك هذه المقدرة معنوية إحصائية لكون القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت$\mathbf{t_{(cal)} = 3.296380}$أكبر من القيمة المجدولة.

4- تحسين النموذج:

سنقوم في النموذج النهائي بحذف سعر الصرف كمتغيرة مفسرة من النموذج وذلك لغياب المعنوية الإحصائية لهذه المتغيرة، وإعادة تقدير النموذج من جديد فتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (06): استخراج معاملات دالة الانحدار المتعدد

المتغيرة	الرمز	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	t-Statistic	معامل جودة التوفيق المعدل	F-statistic	DW
الثابت	C	13.15190	0.933446	14.08962	0.990500	661.3648	1.918215
الدخل المتاح للعائلات	LYD	0.444466	0.031896	13.93478			
طاقة الإيواء	LLIT	-0.482954	0.116584	-4.142530			
الصادرات	LX	0.069117	0.018092	3.820341			

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج EViews 9

نلاحظ من الجدول أعلاه وجود المعنوية الإحصائية لكل المتغيرات المفسرة والمدمجة في النموذج، مع وبقاء معامل التحديد المعدل يفوق نسبة 99% ، مع التأكيد هنا وللأمانة العلمية أن حذف الصادرات من النموذج والاحتفاظ بسعر الصرف ضمن المتغيرات المفسرة سنتحصل على معنوية إحصائية مقبولة لكل المتغيرات، غير أن قيمة معامل جودة التحديد التي نتحصل في النموذج المعتمد أدناه تكون أحسن، ويكتب النموذج في شكله النهائي على النحو التالي:

$$\widehat{LNUIT} = \underset{(0.933446)}{13.15190} + \underset{(0.031896)}{0.444466\,LYD} \underset{(0.116584)}{-0482954\,LLIT} + \underset{(0.018092)}{0.69117\,LX}$$

$\bar{R}^2 = 0.9905$ $\quad T_{(tab)} = 2.1199$

$N = 20$ $\quad F = 661.3648$

خامسا: النتائج والتوصيات

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها عند تقدير نموذج الانحدار المتعدد الخاص بالطلب السياحي المعبر عنه بعدد الليالي السياحية، وبالاعتماد على الدخل المتاح للعائلات، سعر الصرف، طاقة الإيواء الفندقية والصادرات كمتغيرات مستقلة، وبعد القيام بمختلف الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية لتقييم النموذج، يمكن استنتاج النقاط التالية:

- يعتبر الدخل المتاح للعائلات من بين المحددات الرئيسية للطلب السياحي في الجزائر، حيث أن الاستهلاك النهائي للأسر يمثل الشطر الأكبر من الإنتاج الخام لفرع الفنادق المقاهي والمطاعم؛
- رغم أن النتائج تظهر وجود علاقة عكسية بين تطور طاقة الإيواء والطلب على الليالي السياحية، مما يشير أن العرض السياحي الحالي المتكون من الحضيرة الفندقية وما تعرضه من خدمات لا يتلاءم مع طبيعة العرض سواء من حيث نوعية الخدمات أو من حيث الأسعار المطبقة؛
- إن العلاقة الطردية للصادرات مع حجم الطلب على الليالي السياحية التي يثبتها النموذج تشير أن الصادرات من المنتجات المحلية من السلع والخدمات تمثل الواجهة الرئيسية للاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي، كما أن زيادة التعاملات التجارية الدولية في هذا الإطار تلزم قدوم حد أدنى من المتعاملين الأجانب غير المقيمين إلى القطر الاقتصادي في إطار الصفقات المبرمة مع المنتجين المحليين؛
- إن عدم وجود معنوية إحصائية لمتغيرة سعر الصرف رغم أهميتها في تحديد الأسعار النسبية للمنتجات المحلية مقارنة بالأسعار الدولية نظريا، يدعو إلى اعتماد سياسات نقدية تساعد على تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي المعتمد في الجهاز البنكي وذلك المسجل في السوق الموازية لاستقطاب أكبر للإيرادات السياحية المتولدة من الطلب الخارجي وإدماجها في السوق الرسمي، رغم أن التكلم على تعويم لسعر الصرف مستبعد لما له من انعكاسات غير مرغوبة على الاقتصاد الوطني ككل.

إن هذه النتائج المتوصل إليها تدعونا إلى طرح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحفيز الطلب السياحي في الجزائر والتي نلخصها في النقاط التالية:

- إن بعث الطلب السياحي يجب أن يمر عبر تحسين وزيادة للمداخيل التصرفية للعوائل، وهذا إما بزيادة في مستويات الأجور أو اعتماد سياسة مالية ملائمة (تعديل في سلم الضرائب والرسوم، تحويلات...).
- التأكيد من جهة على ضرورة اعتماد سياسات تحفيزية لتشجيع المشاريع الاستثمارية المتعلقة بإنشاء هياكل الإيواء الفندقية (مشكل العقار، إعفاءات ضريبية عند اقتناء المواد والتجهيزات في مرحلة الإنجاز، تخفيضات ضريبية في السنوات الأولى من النشاط...)، ومن جهة أخرى فإن العرض الفندقي يجب أن يكون متلائما ومنسجما مع شريحة الزبائن المستهدفة (العائلات بالخصوص) وقادرة على تقديم خدمات سياحية متميزة وبأسعار تنافسية تمس أكبر شريحة ممكنة من السياح، كما يجب اعتماد سياسات تسويقية تهدف إلى الرفع من مستوى الإنفاق لدى السياح وإطالة مدة إقامتهم وذلك من خلال التنويع في عناصر الترفيه والتسلية.
- ضرورة العمل على تطوير الصادرات الجزائرية لا سيما تلك المتعلقة بالقطاعات خارج قطاع المحروقات، خاصة مع تطور وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وهنا نؤكد على مختلف الاستراتيجيات والخطط التسويقية ذات البعد الدولي للمنتج المحلي كالمعارض والتظاهرات التجارية مع العمل على خلق منتجات ذات نوعية وجودة وبأسعار تنافسية في الأسواق الدولية.
- العمل على تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية باعتماد مكاتب صرف رسمية والرفع من سقف قيمة المبالغ المسموح بها، وذلك حتى يتم امتصاص التعاملات المرتبطة بالطلب السياحي والتي تتم بالعملات الأجنبية في النشاط الرسمي، والذي يسمح من جهة بالحصول على أرقام تعكس بدرجة أكبر حجم الطلب السياحي لا سيما الأجنبي.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bouzahzah, M.,& El Menyari, Y. (2012). Determinants of tourism demand: the case of Morocco. *Personal RePEc Archive*. Récupéré sur https://mpra.ub.uni-muenchen.de/39029/
2. Goeldner, C. R.,& Ritchie, J. (2012). *Tourism: principles, practices, philosophies, 12th ed.* New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.
3. M., B. P.,& Novelli, M. (2008). *& Tourism development- Growth, Myths and Inequalities.* London: CAB International.
4. Ministère du Tourisme et de l'Artisanat. (2016). *Synthèse des flux touristiques en Algérie Année 2015.* Alger: Direction des Systèmes d'information et des Statistiques, Sous-Direction des Statistiques.
5. République française, Ministere de l'économie et de finances. (2019). *Memanto du tourisme.* Paris: Direction Générale des Entreprises, la Prospective des Études et de l'Évaluation Économiques.
6. Statford, J. (1996). *Microéconomie du tourisme.* Quebec: Presse de l'Université du Quebec.

قائمة المراجع باللغة العربية

7. الديوان الوطني للإحصائيات. (13 septembre, 2023). *Comptes économiques*. تم الاسترداد من Office National des Statistiques: https://www.ons.dz/IMG/pdf/e.tes-2018-2020.pdf

8. المعهد الوطني للإحصاء. (02 أكتوبر, 2023). الليالي السياحية المقضاة وللإقامة. تم الاسترداد من إحصائيات تونس:https://www.ins.tn/ar/statistiques/130

9. جمال دقيش، و عبد الفتاح داودي. (2019). دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزائر خلال الفترة 1995-2016. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 8(3)، 15-36.

10. سعيد بلخضر، و صورية شنبي. (2019). دراسة قياسية للطلب السياحي في الجزائر للفترة الممتدة 2000 إلى 2017. (المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية، المحرر) مجلة العلوم الإحصائية، 31-43.

11. عبد الحافظ أحمد عبد اللطيف. (2002). عمل الشباب في السياحة وتغير القيم الاجتماعية، دراسة سوسيولوجية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة. قنا: كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي.

12. كافي, م. ي .(2015) .فلسفلة اقتصاد السياحة والسفر .عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

13. منظمة الأمم المتحدة. (2001). الحساب الفرعي للسياحي: الإطار المنهجي الموصىبه،. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.

14. منظمة الأمم المتحدة. (2009). لحساب الفرعي للسياحة الإطار المنهجي الموصى به 2008. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.

15. وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (17 أوت, 2023). المقومات الأساسية للسياحة. تم الاسترداد من وزارة السياحة والصناعة التقليدية: www.mta.gov.dz

16. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. (02 أكتوبر, 2023). الأرقام الرئيسية. تم الاسترداد من المملكة المغربية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:https://mtaess.gov.ma/ar